ملاحظات على قطاع التجارة الخارجية في الكويت
والعلاقات التجارية مع الولايات المتحدة [1]

إنها لفرصة طيبة أن أتلقى دعوة الجمعية الأمريكية – العربية للتجارة والصناعة للتحدث عن قطاع التجارة الخارجية في الكويت والعلاقات التجارية مع الولايات المتحدة. إن هذا العنوان من السعة بحيث أن حديثي عنه يبدو كما لو كنت سأتحدث بإسهاب عن السبل الفورية الممكنة لتعزيز التجارة الخارجية مع الولايات المتحدة. ولكني لا أعتزم ذلك، لأن ما أود التطرق إليه يتمثل في تلخيص الخصائص الرئيسية لهذه العلاقات وأهميتها واستشرافاتها المستقبلية في الاقتصاد الكويت الذي يمر حاليًا بمرحلة حاسمة تستدعي تأقلمًا عمليًا مع العديد من التطورات المحلية والخارجية. كما يتطلب ذلك مراجعة أساسية للمتطلبات والسياسات القائمة، كالسياسة التجارية. وأملي أن يسهم هذا التناول في تعميق إدراكنا للملامح الأساسية للعلاقات التجارية الأمريكية – العربية وأن يحظى بالمزيد من اهتمامكم.

لقد كان القطاع التجاري في الكويت أحد مصادر الدخل الرئيسية للمواطنين الكويتيين خلال الحقبة التي سبقت اكتشاف النفط، حيث كانت السفن الشراعية المحلية (البوم) تُبحر من البصرة إلى بومباي وأفريقيا لتعود إلى الكويت محملة بالبضائع الضرورية مثل البلح وأخشاب الساج والمانجروف والمنسوجات والتوابل والأرز. ولقد ساهم موقع الكويت الجغرافي المطل على الخليد العربي في تطورها إلى ميناء هام، والذي كانت قوافل الجِمال تقوم من خلاله بربط التجارة من الشرق مع موانئ مطلة على البحر الأبيض المتوسط. كما كانت الكويت واحة مستحبة للقوافل التجارية بين الشمال والجنوب. إن اكتشاف الكويت للنفط في الثلاثينات من هذا القرن والبدء في إنتاجه على نطاق واسع عقب الحرب العالمية الثانية، أعطى أهمية

(1) ألقيت هذه الكلمة في 10 أبريل عام 1986، في مقر الجمعية الأمريكية – العربية للتجارة والصناعة.

Central Bank of Kuwait - Public بنك الكويت المركزي – عام

أكبر للقطاع التجاري في الكويت. وخلال العقد الماضي، أي في الفترة الفاصلة ما بين عام 1975 وعام 1984، ساهمت الصادرات والواردات بمعدل سنوي بلغ نحو 71% و41% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجاري لكل منهما على التوالي.

وبفعل خصائصها السكانية والجغرافية والتاريخية الفريدة، فقد تبنت الكويت فلسفة السوق الحر. كما أن طبيعة مناخ الكويت وموقعها الجغرافي يحدان من تنوع مصادرها الطبيعية المتاحة للتنمية، علاوة على بعض العوامل الاجتماعية والسياسة الموغلة في القدم والتي تحدد موقف البلاد السياسي والثقافي. ومع ذلك، فإن الدولة تسهم بفاعلية في توجيه اقتصاد البلاد، إذ أنها تدير وتمتلك صناعة النفط التي تشكل عوائدها بالأسعار الجارية نسبة عالية من الناتج القومي الإجمالي (79% في عام 1973، و38% في عام 1982). ولكن الكويت لا تزال شديدة التمسك بمبادئ التجارة الحرة، والاستثمار الخاص غير المقيد، والأعمال التجارية الخاصة.

وتعتبر التجارة الخارجية أحد المجالات التي تبدو فيها فلسفة السوق الحر واضحة للعيان.

سياسة التجارة والخارجية:

إن الصورة العامة للاقتصاد الكويتي تحدد أساسًا بسياسة الدولة التجارية (سعر النفط ومستوى انتاجه). ولما كانت عملية استخراج النفط الخام تعود ملكيتها بالكامل إلى الحكومة التي لا تستخدم في عملية استخراجه سوى كميات محدودة جًدا من المواد المنتجة محليًا ومن العمالة، فإن الجانب الأعظم من الدخل المحلي المتأتي من القطاع النفطي يؤول إلى الحكومة، الأمر الذي يجعلها في موقع يمكنها من جعل الاقتصاد المحلي في معزل عن تقلبات أسعار النفط الخام وحجم الكميات المصدرة منه.

إن تدخل الدولة المباشر له تأثيره الملموس في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، كما ان الإنفاق العام في الكويت يعتبر مرتفعًا قياسًا إلى حجم الاقتصاد المحلي غير النفطي، حيث أن نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي قد بلغت نحو 60% في السنوات الأولى من عقد السبعينيات، ثم ازدادت لتبلغ 78% مع نهاية العقد المذكور. إن مثل هذا الإنفاق الضخم، لا يمول من الضرائب وإنما يمول أساسًا عن طريق إيرادات من مصادر خارجية، الأمر الذي من شأنه أن يجعل من التغيير في مستوى الإنفاق العام أقوى أدوات السياسات في البلاد.

وحيث أن تمويل المصروفات المحلية يتم من خلال مبيعات الصرف الأجنبي مقابل الدينار الكويتي، فإن هذا الإجراء المالي له نتائج نقدية مباشرة وينعكس في كل من عرض النقد والسيولة المحلية.

وأخيرًا، فإن الكويت تتمتع بوضع يتسم بحرية تامة في حركة رؤوس الأموال، إذ لا توجد قيود مباشرة أو غير مباشرة على تدفق رأس المال.

وفي ضوء خصائص الاقتصاد الكويتي آنفة الذكر، فإنه يمكن رؤية أهداف سياسة التجارة الخارجية للكويت متماشية مع الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية الأشمل، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

1. ضمان إنشاء البنية التحتية الأساسية اللازمة لزيادة معدل النمو الاقتصادي.
2. المساعدة على إحداث تغيرات هيكلية في الاقتصاد.
3. زيادة القدرة الإنتاجية والتنافسية للسلع المنتجة محليًا.
4. توسيع وتحسين القاعدة الإنتاجية.
5. توفير الحاجات الاستهلاكية لأفراد المجتمع.

ومع أن الخوض في المدى الذي تم التوصل إليه في إنجاز هذه الأهداف يخرج عن نطاق حديثي هذا، إلا أن الهدفين الأول والأخير قد تحققا إلى حد بعيد.

إن التعرفات الجمركية المطبقة على الواردات قد تصل إلى 30% على السلع المنافسة للبضائع المصنعة محليًا، باستثناء الواردات من غاز النفط المسال التي تصل نسبة الرسوم المستوفاة عليها 100%. أما جميع السلع الأخرى فأنها تخضع لتعرفة جمركية بسيطة نسبتها 4% باستثناء المواد الغذائية المستوردة والمعفاة كلية من الرسوم الجمركية. ومع أن تراخيص الاستيراد مطلوبة لجميع الواردات التجارية بخلاف الفواكه والخضار الطازجة، إلا أن هذه التراخيص تصدر دون قيود للشركات والتجار الكويتيين المسجلين.

وتتبنى الكويت سياسة استيراد حرة، باستثناء بعض قيود الحظر المطبقة على بعض الواردات بهدف حماية المواد المصنعة محليًا (الأكسجين، بعض الأنابيب الفولاذية والأسبستية) والحفاظ على قيم اجتماعية ودينية محددة (لحم الخنزير أو أية مواد غذائية أخرى تحتوي هذا اللحم، وكذلك المشروبات الروحية). يضاف إلى ذلك، فأن جميع أنواع التعامل التجاري مع إسرائيل وجنوب أفريقيا يخضع كذلك لمقاطعة عربية. ويلاحظ هنا عدم استخدام أية قيود وحصص كمية كوسيلة للسيطرة على تدفق الواردات أو لحماية الإنتاج المحلي.

وعلى جانب الصادرات، فإن التراخيص مطلوبة لتصدير الأسلحة والذخائر والمواشي الحية والدواجن وبعض السلع الأخرى التي قد يمنع تصديرها في أوقات الطوارئ أو لدى حدوث نقص فيها. وماعدا ذلك فلا تطلب تراخيص لأغراض التصدير أو إعادة التصدير.

لقد كانت الرسوم الجمركية أحد مصادر إيرادات الدولة قبل نمو صناعة النفط، وبقيت منذ ذلك الحين أحد المصادر البديلة للإيرادات الحكومية. ولقد تم تطبيق التعرفات على سلع معينة لحماية الصناعات الناشئة، ولكن محدودية التطبيق العملي لهذه التعرفات يعكس مدى محدودية القاعدة الصناعية في الكويت. إن تنويع مصادر الدخل يعد أحد الأهداف الأساسية

للتنمية الاقتصادية في الكويت، الأمر الذي يقتضي ضمنًا توسيع القاعدة الإنتاجية من خلال تشجيع وحماية الصناعات البديلة للاستيراد (الاتجاه الحالي مركز على الصناعات الموجهة للتصدير) كوسيلة للحد من درجة الانكشاف الاقتصادي على العالم الخارجي.

إن التحدي الذي يواجه سياسة الكويت التجارية حاليًا يتمثل في كيفية التوفيق فيما بين عملية تشجيع ودعم الصناعة المحلية، وسياسة حماية مناسبة لهذه الصناعة، والعمل في الوقت ذاته على إدخال هذه السياسات ضمن الإطار الإقليمي لمجلس التعاون الخليجي.

ولكن هناك ثمة صلة مباشرة بين مستويات الإيرادات النفطية والمستوى الإجمالي للأنشطة الاقتصادية المحلية، إذ أن تقليص الدخل النفطي يعمل على تقييد الإنفاق الحكومي، الذي يعتبر الحافز الرئيسي للتنمية الاقتصادية. يضاف إلى ذلك أن القطاع الخاص يعتمد اعتمادًا كبيرًا على هذه المصروفات الحكومية، وهذا يعني أن معدل نموه سوف يتباطأ إذا ما انخفضت الإيرادات النفطية.

وهكذا، فإن السياسات المالية والنقدية تلعب دورًا بالغ الأهمية في تحقيق أهداف سياسة التجارة الخارجية للكويت. ففي حين تنهض السياسة المالية بأعباء التمويل اللازم للواردات باعتبار الإنفاق الحكومي المصدر الرئيسي للسيولة المحلية، فإنها في الوقت ذاته تحد من التضخم المحلي وتشجع الصناعة المحلية من خلال دعمها المالي للسلع والخدمات الضرورية. أما السياسات النقدية والائتمانية فأنها تهدف إلى تنظيم السيولة المحلية وتوفير تسهيلات ائتمانية ملائمة بتكلفة معقولة للقطاعات الاقتصادية المنتجة، كقطاع التجارة. إضافة إلى ذلك. فإن السياسة النقدية تهدف إلى توفير استقرار القوة الشرائية للعملة المحلية مقابل العملات الأخرى بغية حماية قطاع التجارة من التضخم المستورد.

هيكل التجارة الخارجية:

لقد كان الميزان التجاري الكويتي يتمتع دائمًا بفائض لكون إجمالي الصادرات يولد دخلا يفوق الطاقة الاستيعابية للاقتصاد المحلي بمجالاته الاستثمارية المحدودة.

وقد نجمت الزيادة في واردات الكويت خلال عقد السبعينيات وأوائل الثمانينيات عن مجموعة عوامل من بينها تراكم الإيرادات المتأتية من النفط التي تولدت بفعل ظروف مواتيه في أسواق النفط العالمية، مما أعطى حافزًا للتوجه نحو التحديث الذي ساهم بدوره في تحريك الأنشطة الاقتصادية المختلفة. ولقد عززت هذه الأنشطة الاقتصادية المزدهرة النمو السكاني في البلاد من 0,7 مليون نسمة في عام 1970 إلى 1,7 مليونًا في عام 1985، مع تزايد الحاجة إلى اليد العاملة (من 242196 فردًا في عام 1970 إلى 491509 أفراد في عام 1980). ومن الطبيعي أن يصاحب النمو السكاني زيادة في الطلب على السلع والخدمات، كما صاحبه ارتفاع في مستوى المعيشة، حيث ازداد متوسط دخل الفرد من 1413 دينارًا كويتيًا في عام 1973 إلى 4642 دينارًا في عام 1984.

إن محدودية الموارد الطبيعة وضيق القاعدة الإنتاجية قد ساهما في زيادة توجه الكويت نحو الاستيراد، حيث تشير المعلومات المتوفرة عن الواردات إلى أن الزيادة في السلع الرأسمالية المستوردة للوفاء بمتطلبات مشاريع التنمية والصناعة المحلية قد صاحبتها زيادة مماثلة في السلع الاستهلاكية، لتعكس أنماطًا استهلاكية نجمت عن الزيادة في الدخل ومحدودية فرص الاستثمار وأثر المحاكاة. بيد أن لتطورات الأخيرة قد مالت نحو تعديل معدلات نمو الواردات من البضائع الرأسمالية مقارنة بالسلع الاستهلاكية المستوردة، حيث ازدادت هذه السلع الرأسمالية بمعدل سنوي بلغت نسبته 119% خلال سنوات الفترة 1980 – 1983، مقارنة بما نسبته 102% للسلع الاستهلاكية.

وعلى النقيض من الواردات، فإن مجال تنوع السلع المصدرة محدود، حيث أن قيمة صادرات النفط تشكل ما نسبته 90% من إجمالي قيمة الصادرات في المتوسط. وقد ازدادت صادرات السلع غير النفطية من حيث التنوع والحجم خلال العقد الماضي لتحتل أهمية نسبية أكبر، حيث ارتفعت هذه الأهمية مما نسبته 3,8% في عام 1971 إلى 12,6% في عام 1983. كما بدأت الصادرات النفطية تشتمل على المزيد من المنتجات المكررة على حساب صادرات النفط الخام، ويتضح ذلك من الزيادة الملموسة في إنتاج المنتجات المكررة التي ارتفعت مما نسبته 11% من إجمالي إنتاج النفط الخام في عام 1972 إلى 45% في عام 1983.

وعلى الرغم من التحسن الهامشي في مكونات الصادرات، إلا أن نسبة التركيز السلعي (صادرات النفط الخام والمنتجات المكررة إلى إجمالي الصادرات) قد انخفضت مما نسبته 94% في عام 1973 إلى 87% في عام 1983، مبينة مدى اختلال هيكل التجارة الخارجية. ولكن تحليل هذا الانخفاض الإيجابي في نسبة التركيز السلعي يظهر الاتجاه نحو تعديل هذا الهيكل.

تمويل البنوك للواردات الكويتية:

لقد لعب النظام المصرفي في الكويت دورًا هامًا في تمويل وبالتالي تطوير أنشطة التجارة الخارجية. ويبلغ نصيب القطاع الخاص ما نسبته 25% من إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة له من البنوك التجارية للأنشطة التجارية. ففي عام 1980 بلغت التسهيلات الائتمانية المقدمة إلى قطاع التجارة ما قيمته 672 مليون دينار كويتي من إجمالي التسهيلات البالغة نحو 2419 مليونًا (28%).

ومع نهاية شهر ديسمبر من عام 1985، ازدادت هذه التسهيلات إلى ما قيمته 933 مليون دينار كويتي لتبلغ 22% من إجمالي التسهيلات الائتمانية البالغة 4199 مليونًا. من ناحية أخرى، فإن شباك الخصم، كأحد أدوات السياسة النقدية لدى البنك المركزي، يتيح للبنوك المحلية فرصة الحصول على الأموال اللازمة للوفاء بالطلب المحلي على الائتمان المصرفي. وقد

بلغ رصيد تسهيلات الخصم نحو 328,5 مليون دينار كويتي في نهاية شهر ديسمبر من عام 1985. علاوة على ذلك، فإن النظام المصرفي يسهل عملية تسوية المدفوعات التجارية مستخدمًا مختلف وسائل التمويل مثل الاعتمادات المستندية وبوالص التحصيل المستندية والحوالات البنكية، حيث يمثل الدولار العملة الرئيسية المستخدمة في هذه التسويات. ففي عام 1985 تمت تسوية 50% من إجمالي قيمة تمويل الواردات المذكورة (الاعتمادات المستندية وبوالص التحصيل وغيرها من أوامر الدفع) بالدولار الأمريكي مقابل 56% في السنة السابقة. ولقد بلغت قيمة تمويل الواردات من خلال هذه الوسائل التقليدية في عام 1985 نحو 1166,1 مليون دينار كويتي مقابل 1418,9 مليونًا في السنة السابقة.

العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة:

لقد اتسمت تجارة الكويت مع الولايات المتحدة بالنمو المتواصل في قيمة الواردات والتي ازدادت من مجرد 44 مليون دينار كويتي في عام 1973 إلى 239 مليونًا في عام 1983 بزيادة سنوية بلغت 117%. وأما عن حجم وقيمة صادرات الكويت إلى الولايات المتحدة، فإنها ضئيلة نسبيًا.

إن معظم واردات الكويت من السوق الأمريكية تتكون من آلات ومعدات النقل، كسيارات الركاب والمركبات الثقيلة وقطع الغيار ومختلف الأدوات والمكائن. وقد ارتفعت قيمة الواردات من 42 مليون دينار كويتي في عام 1974 إلى 154 مليونًا في عام 1983. وتأتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية المواد المصنعة والمصنفة بحسب المواد، والتي من بينها المنسوجات والمطاط والخشب والفلين، إضافة إلى الحديد والفولاذ والمصنوعات المعدنية وغير المعدنية. وقد ازدادت قيمة الواردات من هذه السلع من نحو 4 ملايين دينار كويتي في عام 1974 إلى 24 مليونًا في عام 1983. كما وصلت قيمة الواردات من مصنوعات الأثاث والملابس والأدوات الطبية وأدوات التصوير والسينما وأصناف أخرى متفرقة إلى 23 مليون دينار كويتي في عام

1983 مقابل 4 ملايين في عام 1973. أما الأغذية والحيوانات الحية، إضافة إلى المنتجات الكيماوية، فقد احتلت الجزء المتبقي من قائمة الواردات، حيث ارتفعت قيمتها من 7 ملايين دينار كويتي في عام 1974 إلى نحو 21 مليونًا في عام 1983.

كما أن المكونات السلعية للتجارة الأمريكية – الكويتية مازالت على درجة كبيرة من التركيز، وذلك على الرغم من تحسنها إلى حد ما منذ عام 1974. وفي عام 1983 تركز ما نسبته 64% من إجمالي الواردات في المكائن ومعدات النقل مقارنة بنحو 66% في عام 1974. أما المصنوعات المصنفة بحسب النوع، والأصناف الأخرى المتنوعة، فقد شكل كل منها 7% من إجمالي الواردات في عام 1974، وشهد كلاهما تحسنًا وصل إلى 10%. وفيما يتعلق بالأغذية والحيوانات الحية والمنتجات الكيماوية، فقد كانت تشكل 9% من إجمالي الواردات في عام 1974، ثم ارتفعت إلى 10% في عام 1983. إن معدل (شروط) التبادل التجاري السلعي في صالح الولايات المتحدة.

وفي السنوات الأخيرة جاء تراجع معدل التبادل التجاري السلعي في غير صالح الكويت بسبب الهبوط في أسعار النفط. وإذا ما استمر هذا المعدل في غير صالح الكويت التي تعتمد إلى حد كبير على الواردات لأغراض الاستهلاك والتنمية، فإن ذلك له تأثيره في الوضع التجاري بين الكويت والولايات المتحدة.

ولو أخذنا هذه الخلفية بعين الاعتبار، فأنه بوسعنا إيجاز الأسس التي لابد أن تستند إليها النظرة المستقبلية للقطاع التجاري في الكويت، وذلك على النحو التالي:

1. التأثير السلبي لتخفيض أسعار النفط في إجمالي الصادرات الكويتية وفي الميزانية العامة وفوائض الحساب الجاري. ولقد ساهم التراجع في صافي الإنفاق الحكومي، إضافة إلى أزمة سوق الأوراق المالية وعدم الاستقرار في المنطقة، في تدني قيمة الواردات الكويتية.

Central Bank of Kuwait - Public بنك الكويت المركزي – عام

2. الحاجة إلى بذل مزيد من الجهد نحو تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الكويتي في إطار خطة محددة جيدًا ترمي إلى التوصل إلى استراتيجية تنموية طويلة الأجل ولها مقومات الاستمرار الذاتي في القطاع غير النفطي، الأمر الذي من شأنه أن يوسع دور القطاع الخاص ويركز على الصناعات والخدمات الحديثة الموجهة للتصدير، والتي تعتمد على كثافة رأس المال.
3. في مجال السياسة المالية، فإن الاهتمام موجه إلى أهمية توسيع قاعدة الإيرادات والعمل تدريجيًا على ترشيد الانفاق العام، ولاسيما برامج الدعم الحكومية. ومع أن الدخل من الاستثمار يوفر نوعًا من الوقاية من التقلبات في الإيرادات العامة، إلا أنه ينبغي الاهتمام جديًا بتحصيل بعض الرسوم كالرسوم الجمركية وبعض الضرائب المباشرة وغير المباشرة، ولربما يتضمن ذلك ضريبة الدخل الشخصي، وضريبة عامة على المبيعات.

مشكلة القروض غير المنتظمة:

دعوني أنتهز هذه الفرصة لألقي بعض الضوء على المشكلة الحالية المتمثلة في القروض غير المنتظمة لدى البنوك الكويتية. لقد نجمت هذه المشكلة، كغيرها من المشاكل الاقتصادية الأخرى، عن تطورات محلية وإقليمية ودولية أوجدت وضعًا صعبًا واجه الاقتصاد الكويتي فيه تحديات لم يسبق لها مثيل، الأمر الذي تطلب وضع إستراتيجية نمو جديدة.

لقد أخذت الحكومة على عاتقها الضمان التام لسلامة النظام المصرفي الكويتي لكي تبقى البنوك الكويتية ذات ملاءة.

إضافة إلى ذلك، فقد عمد البنك المركزي إلى اتخاذ الإجراءات التالية لمعالجة مشكلة القروض غير المنتظمة:

1. قام البنك المركزي بإدخال نظام تصنيف القروض من أجل التعرف على حجم محفظة القروض غير المنتظمة لدى كل بنك. وبعد استخدام هذا النظام للتمييز بين القروض المنتظمة وغير المنتظمة، قام البنك المركزي بتصنيف القروض غير المنتظمة إلى فئات ثلاث:
   - قروض دون المستوى (غير منتظمة لأقل من 180 يوما).
   - قروض مشكوك في تحصيلها (من 180 – 365 يوما).
   - قروض رديئة (أكثر من 365 يوما).

   وهناك العديد من العوامل التي تجعل القروض غير منتظمة كالتأخر في دفع الفوائد أو الأقساط المستحقة، وتجاوز حد الائتمان دون موافقة مسبقة من البنك أو بدون برنامج تسوية، وعدم تجديد قرض مستحق، وإلغاء تسهيلات ائتمانية ممنوحة سابقًا، وإعلان المدين إفلاسه، أو وجود قضية قانونية ضد المدين.

2. استنادًا إلى تصنيفات القروض قام البنك المركزي بتحديد المخصصات المطلوبة لتغطية مخاطر الجزء غير المضمون (طبقًا لنسب الضمانات التي يطلبها البنك المركزي) لكل من الفئات الثلاث للقروض غير المنتظمة. وقد تحددت هذه المخصصات بنسب بلغت 15%، و45%، و100% لكل من القروض دون المستوى، والمشكوك فيها، والرديئة على التوالي. وبناء عليه، يقارن البنك المركزي قيمة المخصصات الفعلية لدى البنك مع قيمة المخصصات المطلوبة. وعلى هذا الأساس استطاع البنك المركزي أن يتعرف على البنوك التي تعاني من العجز، والتي لم يكن لديها المخصصات الكافية المطلوبة، وتحتاج بالتالي إلى دعم حكومي.

3. لا حاجة بنا إلى القول بأن البنوك المحلية قد تم تشجيعها على تقليص مخصصاتها المحددة المطلوبة عن طريق تسويات الديون. وفي هذا الشأن اقترح البنك المركزي على البنوك

المحلية برنامجًا لتسوية المديونيات بهدف مساعدة هذه البنوك على التوصل إلى تسوية ودية مع عملائها المدينين. ويقوم هذا البرنامج على مبادئ محددة ويستند أساسًا إلى الأوضاع المالية للعملاء. وقد تم توجيه اهتمام خاص إلى الأمور التالية:

أ- أن تؤخذ موافقة البنك المركزي على تسويات قروض أي من أعضاء مجلس إدارة البنك المعني، وذلك قبل توقيع الاتفاقية.

ب- تشكيل لجنة دائنين للتفاوض مع المدين، وذلك في الحالات التي يكون فيها المبلغ الإجمالي المستحق للجهاز المصرفي من مدين واحد يتجاوز ٥٠٠ ألف دينار كويتي، بحيث يكون الدائن الأكبر رئيسًا للجنة المذكورة. أما المدينون الذين لا يتجاوز إجمالي ديونهم للجهاز المصرفي المبلغ المذكور، فإن البنك الرئيسي القائد يكون مخولاً بالتفاوض بمفرده مع المدين، وعلى الدائنين الآخرين قبول ذلك. من جانب آخر، يتوجب على البنوك تزويد البنك المركزي باتفاقية التسوية لكل مدين، وذلك بعد أسبوعين من توقيعها.

4. من خلال برنامج الدعم الحكومي، تودع لدى البنوك، عن طريق البنك المركزي، ودائع بشروط ميسرة تتضمن أسعار فائدة منخفضة. وسوف يتم تخصيص هذه الودائع فيما بين البنوك التي تعاني من العجز على أساس كل حالة على حدة، لكي كل بنك من تحقيق أرباح كافية تمكنه من زيادة مستوى مخصصاته ليصل إلى مستوى المخصصات المطلوبة.

وأخيرًا، فإنه يجدر بنا الإشارة إلى أن جميع البنوك المحلية قد سجلت أرباح تشغيل إجمالية في عام 1985، وأن لدى معظم هذه البنوك المخصصات الكافية التي يطلبها البنك المركزي، وذلك لحرص هذه البنوك في السنوات الأخيرة على تكوين احتياطيات سرية لديها، وبناء مخصصات داخلية بصورة تضمن سلامة أوضاعها المالية.